العدد ٦٦ ./ربيع ٢٠٠٥

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی
۱۴۱۱۳۸۶
۱۸ آذر ۱۳۸۶

فصول

مجلة النقد الأدبى
علمية محكمة

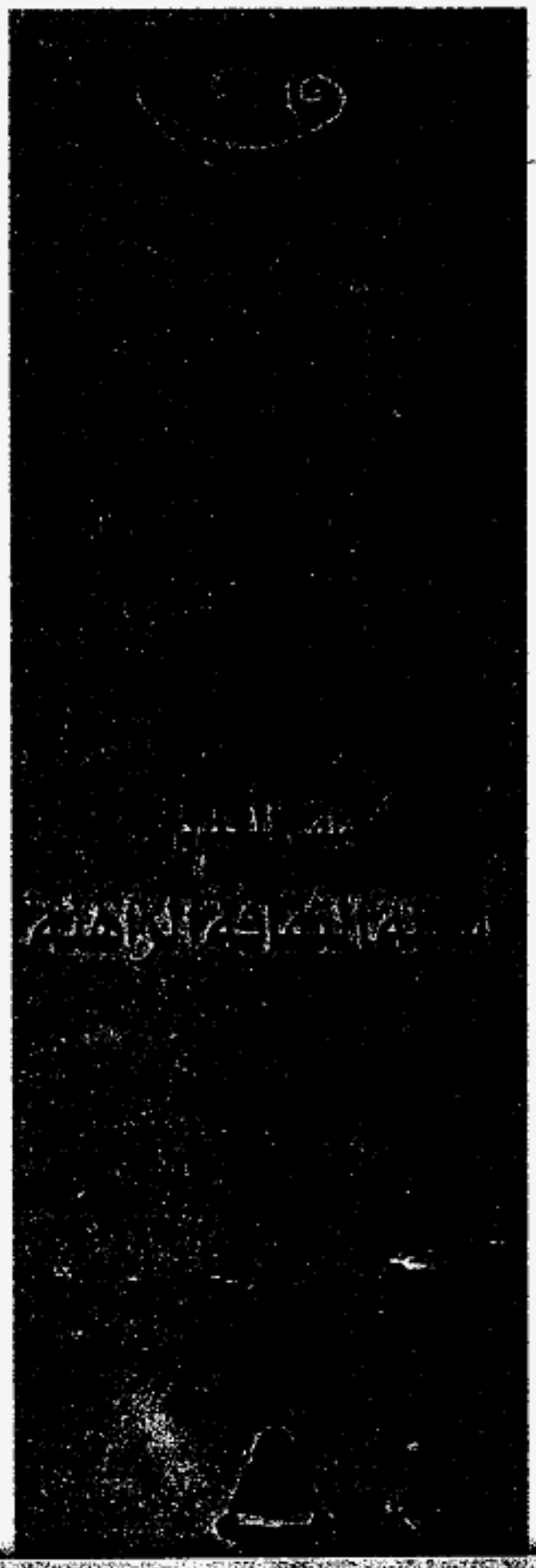

الهيئة المصرية العامة للكتاب

التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس

عيد بلبع

أولا: مقدمات تمهيدية

١ ـ تقوم التداولية على مخطط موريس Charles Morris (١٩٣٨) الذي يؤسس فيه ثلاثة أجزاء من السيميوطيقا هي: النحو (دراسة علاقة العلامات فيما بينها)، والدلالة (دراسة علاقة العلامة بالمرجع المشار إليه المعرب بها عنه)، والتداولية (دراسة العلاقات بين المرسل والمستقبل وعلاقتهما بسياق الاتصال)[1]، وهو في الوقت نفسه يفرق بين ثلاثة أنواع من القواعد وفقاً للأبعاد الثلاثة المذكورة، وفيما يتعلق بالقواعد التداولية فإنها "تقدم الشروط التي تستخدم في إطارها تعبيرات، من حيث إن تلك الشروط لا يمكن أن تصاغ بمفاهيم القواعد النحوية والدلالية"[2]، ولكن ذلك لا ينصرف بالتداولية انصرافاً كاملاً إلى الأبعاد المعيارية، فقد كان أول تحديد لوظيفة التداولية في حقل اللسانيات هو تحديد تشارلز موريس "الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها، والتداولية تهتم بعلاقة العلامة بمؤولها"[3] الذي أقر دور الرؤية التداولية في عملية التأويل، وإن أخذ المؤول interprétant في الاعتبار قد سبقه في رؤية تشارلز ساندرز بيرس الذي جعل المؤول هو الحد الثالث داخل البناء الثلاثي للعلامة وفق تصوره "فالعلامة هي "ماثول" Representamen يحيلّ على موضوع objet عبر مؤول interprétant، ويشكل المؤول أداة التوسط الإلزامي الذي يقود معطيات التجربة الصافية إلى التزيّي بزي القانون والضرورة والفكر. إن غياب العنصر الثالث داخل سيرورة إنتاج العلامة معناه الاقتصار على تجربة غفل لا تعرف الفكر ولا تعرف الماضي ولا المستقبل، إنها مثيرات لحظية تنتهي بانتهاء اللحظة التي أنتجتها"[4].

ويشير ليتش G. Leech إلى أن موضوع التداولية الذي أصبح مألوفاً إلى درجة كبيرة في اللسانيات (١٩٨٣)، كان يُذكر من قَبْل نادراً عند اللغويين، وفق رؤية جنحت التداولية فيها إلى أن "تُعالَج بوصفها سلة مهملات يودع فيها ركام البيانات المستعصية على التصنيف العلمي بشكل مناسب، وهناك تُنسى أيضاً بشكل مناسب، أما الآن فثم من يناقش، مثلما أفعل، أنه لا يمكن أن نفهم طبيعة اللغة نفسها فهماً حقيقياً ما لم نفهم التداولية: كيف تستعمل اللغة في الاتصال"[5].

ويذكر ليتش أنه في أواخر سنة ١٩٦٠ بدأ كاتز Katz ومعاونوه في اكتشاف كيفية دمج المعنى في النظرية اللغوية الشكلية، ولم يكن ذلك قبل احتلال التداولية واجهة الصورة بوقت طويل، كما يشير إلى أن لاكوف Lakoff قد ناقش (١٩٧١) عدم منطقية فصل دراسة التراكيب النحوية عن دراسة استعمال اللغة، ومن ثم فقد أصبحت التداولية ـ منذ ذلك الحين فصاعداً ـ على

خريطة اللسانيات، وتلك تُعدّ الحلقة الأولى في قصة التداولية. وتجدر الإشارة إلى أن المهتمين بهذا الأمر كانوا كلهم من الأمريكيين، ومن ثم فإن ما سبق يمثل النظرة الضيقة للسانيات المتمثلة في البيانات الطبيعية للكلام، ثم جاءت النظرة الواسعة للسانيات جامعة بين الشكل والمعنى والسياق.

ويجب ألا نغفل مفكرَيْن مهمين هما: فيرث Firth وتأكيده الشديد المبكر على الدراسة السياقية (المواقفية) للمعنى Situational study of meaning ، وهاليداي Halliday ونظريته الاجتماعية للغة في شمولها لكافة المستويات. ومن المهم ألا نغفل أيضاً تأثير الفلسفة، فعندما تعرض لاكوف Lakoff لفكرة التداولية (١٩٦٠) وجدها متبناة من قِبَل فلاسفة اللغة الذين سبقوا بالتأصيل لها، فالحقيقة أن التأثير الأكثر بقاءً في التداولية الحديثة وجد بواسطة هؤلاء الفلاسفة: أوستن (١٩٦٢)، سيرل (١٩٦٩)، جرايس Grice (١٩٧٥)"[٦].

فقد قدم جرايس ـ في معالجته للمعاني في المحادثات وفق رؤية تداولية ـ معالجةً حديثة للمعنى بتمييزه بين نوعين من المعنى، طبيعي وغير طبيعي، واقترح جرايس أن التداولية يجب أن تركز على البعد العملي ـ بصورة أكثر ـ للمعنى، يعني المعنى في المحادثات الذي كان صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة[٧]، فثم شؤون عملية ساعدت في تحويل تركيز التداوليين Pragmaticians نحو شرح وتفسير طبيعة المحادثات، وذلك أثمر في اكتشافات الطابع المميز لمبدأ التعاون Co-operative Principle وفق مصطلح جرايس (١٩٧٥)، ومبدأ التأدب Politeness Principle وفق مصطلح ليتش (١٩٨٣)[٨].

بعد ذلك، وقُبَيْل نهاية (١٩٨٩) عُرِّفت التداولية بشكل واضح على أنها فهم اللغة الطبيعية، وقد تردد هذا المفهوم عند بلاكيمور Blakemore (١٩٩٠) في فهمها للملفوظ بأنه: تداولية اللغة الطبيعية، وقد كانت مؤسسة I,Pr,A (الجمعية التداولية الدولية) the International Pragmatic Association سنة ١٩٨٧ رمزاً لهذا التطور، ففي وثيقة عملها اقترحت أن تكون التداولية نظرية التكيف اللغوي والنظر في استعمال اللغة من كل الأبعاد ١٩٨٧"[٩].

وثم رأي آخر لفرانسيس جاك Francis Jacques ١٩٨٢ تعرضه فرانسواز أرمينكو ينطلق من الأبعاد الاجتماعية التي تحكم الخطاب، ومن ثم يتسم هذا التعريف بالاتساع، ويتحدد هذا التعريف في أن التداولية تعنى: "كل ما يتعلق بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر عمومية عند المخاطب"[١٠]، ثم تُعلق أرمينكو على هذا التعريف باستخلاصها أن التداولية تمثل شروطاً قبلية للتواصلية، هي شروط دلالة تواصلية عامة ترتبط بكليات الاستعمال التواصلي العامة[١١]، وتشير إلى أن أهمية التداولية هي "التقيد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلي للغة"[١٢].

٢ ـ ومن الواضح أن تعريفات التداولية جميعها ترتبط بفكرة الاستعمال التي ربما ترددت في التعريفات جميعها بشكل أو بآخر فالتداولية "هي دراسة اللغة التي تركز الانتباه على المستعملين وسياق استعمال اللغة بدلاً من التركيز على المرجع، أو الحقيقة، أو قواعد النحو"[١٣]، فهي تدرس استعمال اللغة في السياق، وتوقف شتى مظاهر التأويل اللغوية على السياق، فالجملة الواحدة يمكن أن تعبر عن معان مختلفة أو مقترحات مختلفة من سياق إلى سياق[١٤]، ويستخلص محمد عناني مفهوم المصطلح من الدراسات الغربية التي تناولته فيحدده في أنه: "دراسة استخدام اللغة في شتى السياقات والمواقف الواقعية، أي تداولها عملياً، وعلاقة ذلك بمن يستخدمها، تفريقاً لها عن مذهب العلاقات الداخلية بين الألفاظ Syntactics، وعلاقة الألفاظ بالعالم الخارجي أو دلالاتها Semantics"[١٥].

ثم يذكر جيف فيرستشيرن Jef Verschueren عدة تعريفات للتداولية لا تخرج كثيراً

عن التعريفات السابقة، بل إنه يبني تعريفه الأول لها على تعريف موريس الذي أشرنا إليه آنفاً مع شيء من الشرح والتفسير بقوله: "إننا نعني بالتداولية علم علاقة العلامة بمؤوليها، فإنه من التمييز الدقيق للتداولية أن نقول إنها تتعامل مع الجوانب الحيوية لعلم العلامات، وهذا يعني كل الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في توظيف العلامات"[١٦]، وعلى الرغم من إشارته إلى أنه من أبسط تعريفات التداولية هو أنها دراسة استعمال اللغة، فإنه يضيف أنه من الممكن تعريفها بصورة أكثر تعقيداً بأنها دراسة "الظاهرة اللغوية من وجهة نظر العلامات الاستعمالية، أو الخصائص الاستعمالية، ولكن هذا التعريف لا يضع الحدود الفاصلة بين التداولية وموضوعات أخرى: تحليل الخطاب ـ علم اللغة الاجتماعي ـ تحليل المحادثة، ولكن على الرغم من أنه لا يوضح هذه الحدود الفاصلة فهو تعريف يبين الطريقة التي يمكن أن توضع التداولية بها في مكان محدد من علم اللغة"[١٧]، وقد قام كنت باش Kent Bach بحصر إحصائي لتعريفات التداولية ومفاهيمها تدور كلها حول فكرة الاستعمال التي ترددت في أكثر التعريفات[١٨].

٣ ـ ومن الأمور التي تتعلق بتحديد المفهوم الاصطلاحي تلك العلاقة بين التداولية pragmatics والذرائعية Pragmatism، فإن التداولية pragmatics لا تنفصل عن المذهب الفلسفي Pragmatism الذي يُترجم بالذرائعية انفصالاً تاماً، فثم أبعاد تجمع بينهما تتعلق أساساً بالغاية والمقاصد الفعلية في الواقع العملي، وإن كان مصطلح البراجماتية Pragmatism قديماً نسبياً عن مصطلح التداولية pragmatics، "فأول من استعمل مصطلح البراجماتية Pragmatism هو تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Peirce (١٨٣٩ ـ ١٩١٤)، وذلك في مقال نشره في يناير ١٨٧٨، ومعناه عملي أو صالح لغرض معين"[١٩]، وتبعه وليم جيمس William James في محاضرته "التصورات العقلية والنتائج العملية" سنة ١٨٩٨[٢٠]، وقد أشار ليفنسون إلى أن وليم جيمس في محاضرات ألقيت في هارفارد ١٩٦٧ هو أول من اقترح مصطلح الإضمار Implicature في المحادثات الذي استخدمه بعد ذلك جرايس Grice ١٩٧٥ في نظريته المعروفة[٢١].

وتشير الجذور التاريخية لفكرة التداولية إلى تأثرها بالمذهب الفلسفيPragmatism، وإن كانت جذورها الأولى ترجع إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ ترجع إلى وشائج تربطها بعمق تاريخ الفكر الغربي، فعلى الرغم من أن التداولية فرع جديد نسبياً في اللسانيات الحديثة "فإن البحث عنها يمكن أن يرجع قديماً إلى اليونان والرومان، حيث إن المصطلح pragmaticus يوجد في اللاتينية المتأخرة، كما أن المصطلح pragmaticos يوجد في اليونانية، وكلا المصطلحين بمعنى العملي، أما الاستعمال الحديث لمصطلح التداولية pragmatics فقد اعتمد على تأثير المذهب الفلسفي الأمريكي البراجماتية Pragmatism "[٢٢]، كما أن تأثير الفلسفة البراجماتية Pragmatism قد قاد إلى دراسات دولية متجاوزة للبعد اللساني لاستعمال اللغة "أنتجت ضمن ما أنتجت نظرية الصلة ـ سبيربيرSperber وويلسون Wilson ١٩٨٦ـ التي توضح بشكل قاطع كيف يتحادث الناس وكيف تتم عملية التواصل"[٢٣].

وعلى الرغم من هذه الصلة التي أكدها غير واحد من العلماء الغربيين فإن محمد عناني أشار إلى أنه "يجب ألا نخلط بين علم التداولية Pragmatics والمذهب البراجماطي Pragmatism وهو المذهب الفلسفي الذي يحبذ التركيز على كل ما له أهمية عملية للبشر ويتجنب البحث في القضايا المطلقة أو المجردة"[٢٤]، وهذا المذهب الفلسفي مؤداه: "أن معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي تترتب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرة"[٢٥].

فالفكرة الأولى التي نادى بها بيرس هي أن البراجماتية Pragmatism "نظام فلسفي لتفسير معنى الفكرة أو العقيدة، فالفكرة إنما هي مشروع للعمل وليست حقيقة في ذاتها كما تزعم

الفلسفة العقلية Rationalism ... هي خطوة تمهيدية للعمل ولإحداث النتائج في هذا العالم المحسوس"[٢٦]، وبقيت هذه الفكرة حتى أتى وليم جيمس الذي عرف بهذه الفلسفة وعرفت به فأضاف إلى هذا: "أن كل عقيدة تؤدي إلى نتيجة مُرضية أو حسنة إنما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعاً للعمل فقط، وإنما العمل أو النتائج هي الدليل على صحة الفكرة، ... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، وفي التغيرات التي تنتجها في الدنيا المحيطة بنا، ولا يهم في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها"[٢٧].

وقد كان من أمر الصلة بين التداولية Pragmatics والذرائعية Pragmatism أن أطلقت بعض معاجم المصطلحات على التداولية: الذرائعية الجديدة New Pragmatism[٢٨]، بيد أن هذه الصلة ـ التي لا تعني بحال من الأحوال تطابق المصطلحين ـ كانت سبباً في كثير من الخلط والاضطراب في استعمال المصطلحين، كما أدت إلى كثير من الاضطراب في تحديد المفاهيم الاصطلاحية، وكذلك فيما أحاط بالمصطلحين من مشكلات تتعلق بالترجمة والتعريب، وعلى الرغم من أن يوسف أبو العدوس حاول تحرير المصطلح في دراسته: "البراجماتية مصطلحاً نقدياً"[٢٩]، فإنه بعد أن استقر على استعمال مصطلح "التداولية" مقابلاً للمصطلح Pragmatics عاد إلى الكلمة المعربة مستخدماً كلمة "البراجماتية" التي جاءت في عنوان دراسته، وحاول تمييزها عن تعريب البراجماتية Pragmatism بوصفها بالبراجماتية اللغوية (أو اللسانية)، في مقابل البراجماتية بالمفهوم المطلق[٣٠]، ومن ثم لم تحل مشكلة الخلط والاضطراب، وبقي لنا أن نحدد أننا نستخدم هنا مصطلح التداولية مقابلاً للمصطلح الأجنبي: Pragmatics [٣١]، كما نستخدم مصطلح الذرائعية مقابلاً للمصطلح الأجنبي: Pragmatism .

ولعل أهم نقطة التقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تجنح إلى تجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها حال استعمالها في الواقع العملي، بما يحمله ذلك من رد فعل على المذاهب التي اعتمدت على كثرة التنظيرات التي تفرض معايير تفسيرية أو تقويمية كلية على الظواهر اللغوية شأن البنيوية مثلاً، ولكنْ إذا كانت التداولية قد قيدت ـ خلال تطورها ـ بالممارسة الفلسفية للبراجماتية Pragmatism، فإنها "أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقلاً لغوياً بديلاً بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي"[٣٢]، الذي يهتم بالممارسة العملية للغة المتعلقة بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل.

وإذا كان ما تقدم يحدد العلاقة بين التداولية والمذهب الفلسفي الذرائعية فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا ليس هو التداخل للتداولية في الحقول المعرفية المختلفة، فإن أمر تشعب التداولية بين الحقول المعرفية المختلفة من الاتساع بحيث غدت تداوليات وليست تداولية واحدة ومن ثم يأتي التساؤل عما إذا كانت التداولية درساً أم صراع دروس مختلفة؟ "فالتداولية كبحث في قمة ازدهاره، لم يتحدد بعد في الحقيقة، ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها، ونكاد نرى جيداً، على العكس من ذلك، إلى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية، لتداخل اختصاصات: اللسانيين، والمناطقة، والسيميائيين، والفلاسفة، والسيكولوجيين، والسوسيولوجيين، فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات وللافتراقات"[٣٣].

إن التداولية تتدخل في قضايا فلسفية ومنطقية ونفسية واجتماعية لاحصر لها، ومنها مفهوم الذاتية، فهي تثير تساؤلات حول مفهوم الفاعل عندما ننظر إليه بوصفه متكلماً ومتحادثاً، لا انطلاقاً من الفكر بل انطلاقاً من التواصل، ومنها مفهوم الغيرية وما توليه التداولية من نظر إلى المتلقي بوصفه الطرف الآخر في عملية التواصل اللغوي في المحادثة وغيرها من أشكال التواصل اللغوي، وأن هذا الطرف يمثل ـ بشكل ما ـ سلطة على المتكلم، إذ يراعي المتكلم ما يقتضيه حال المخاطب مهما كان شأنه الاجتماعي.

٤ ـ ارتبط تحديد المفهوم الاصطلاحي للتداولية Pragmatics دائماً بالتمييز بينها وبين الدلالة Semantics، من ناحية، والتمييز بينها وبين النحو من ناحية أخرى، وقد بدأ هذا الارتباط من البدايات الأولى التي عرض فيها موريس ١٩٣٨ مفهوم التداولية مقارناً بالنحو والدلالة، ثم توالت الأبحاث والدراسات التي اتخذت من تمييز موريس منطلقاً ـ كما اتخذت من تعريفه منطلقاً ـ لبناء المفهوم الاصطلاحي على هذا التمييز .

تتخذ الدلالة مفهوماً عاماً ومفهوماً خاصاً، يتحدد المفهوم الخاص في الوظيفة الدلالية للتراكيب النحوية التي ترتكز على المعنى الحرفي الذي تؤديه الجملة، وبعبارة أوضح لا تلتفت الدلالة في هذا المفهوم الخاص إلى أبعاد غير لسانية، فهي تركز على المنطوق، وهذا المفهوم الخاص للدلالة هو أساس المقارنة التي قامت بين الدلالة والتداولية، وبذلك تعد هذه المقارنات تمييزاً بين التداولية والدلالة بمفهومها الخاص قبل ظهور التداولية واستقرارها في الدراسات اللسانية في الفكر الغربي، ومن ثم "كان هناك لبس في استعمال كلمة الدلالة Semantics حيث تمثل أحد ثلاثة أسس للنموذج السيميائي إلى جانب التركيب والتداول، ثم تنحصر بعد ذلك في مستوى من مستويات التركيب، وقل مثل ذلك في كلمة تركيب، فهي جنس وفرع في الوقت نفسه" [٣٤]، وتأسيساً على هذا يمكننا تحديد مفهوم الدلالة Semantics ـ في المصطلح الغربي الذي يستعمل في مقابل التداولية Pragmatics ـ هنا بأنه دلالة التركيب النحوي بقطع النظر عن الملابسات السياقية والعناصر التداولية، ولعلنا بهذا التحديد نحترز من وقوع البحث في لبس آخر ينتج من أن الدلالة Semantics يمكن أن تُفهم فهماً أرحب يستوعب دلالة التراكيب النحوية مضافاً إليها الملابسات السياقية والعناصر التداولية أيضاً، فكل ما ينتج عن هذه العناصر مجتمعة هو بشكل ما دلالة، وهذا ما يمكن أن يشكل المفهوم العام للدلالة الذي يمتد ليشمل التداولية؛ لأنه يعتني بالعناصر المنتجة للدلالة في صورتها الكلية بعناصرها اللسانية وغير اللسانية من ملابسات الموقف بما يشتمل عليه من أبعاد تداولية، ولا يدخل هذا المفهوم ضمن المقارنة الحالية بين التداولية والدلالة، ومن ثم جاز لنا أن نقول المعنى الدلالي ونقصد به المعنى المعتمد على التفسير الحرفي لمنطوق الجملة، والمعنى بشكل مطلق ونقصد به المعنى معتمداً على العناصر المؤثرة في إنتاجه في الأبعاد اللسانية وغير اللسانية، وضمنه يدخل المعنى التداولي أو المعنى السياقي.

ومن ثم كان التمييز بين الدلالة والتداولية أسهل في التطبيق منه في الشرح و التوضيح "فشرح هذه المسألة معقد بسبب الآراء المتضاربة التي تم طرحها في الستين سنة الماضية، فهذا يعد اقتراحا بأنه ليس هناك طريقة واحدة لتوضيح هذا الاختلاف، وكيفية توضيحه هذه تعد مجرد مسألة مصطلحية، أو مسألة اتفاق عرضي، وعلى الرغم من تنازع هذه الآراء وتعارضها، فإنها كلها ساهمت في جعل هذا التمييز أسهل وذلك بإعطاء معلومات عنه، حيث إنه يطبق بشكل عام سواء من الناحية اللغوية أو الفلسفية، بالرغم من أنه من الواضح ما يكون في مسألة معينة من التعميم عندما يطبق الناس الفروق حول ظاهرة لغوية معينة، إلا أنه في بعض الحالات هناك أشياء تكون قليلة الوضوح، ويكون ذلك في كون هذه الظاهرة دلالية أو تداولية أو كليهما، ولكن من حسن الحظ أن هناك بعض الظواهر التي تكون دلالية دون جدال، أو تداولية دون جدال"[٣٥].

وقد جاء السياق بُعداً جوهرياً في التداولية إلى حد دخل معه في تعريفها، إذ يشير جيفري ليتش G.Leech إلى فكرة مقامات الكلام Speech situations في تحديد الفرق بين التداولية والدلالة، وذكر أن العناصر المكونة لهذا المقام تتمثل فى: "المرسل والمستقبل - السياق - الأهداف والمقاصد - قوة فعل الكلام - الملفوظ " ورأى أنه من الممكن أن يضاف إليها عنصرا الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمقام الكلام " Meaning in relation to a speech situation"[٣٦]، وقد امتدت هذه النظرة إلى فيرستشيرن Verschueren (١٩٩٩) الذي ذهب إلى أن: "واحدة من التحديدات التقليدية المقبولة بصورة واسعة بين التداولية والدلالية هي قولنا: إن الأخيرة تتعامل مع المعنى المستقل عن السياق، بينما تبحث الأولى المعنى في السياق، فإن التوظيف ذا المعنى للغة بعد صياغته برؤيتنا للتداولية لا يقتصر على (معنى داخل السياق)، الذي يمكن إضافته ببساطة إلى مستوى آخر من المعنى يُدرس بصورة متكافئة في الدلالية"[٣٧].

ولعل الحقيقة التي لا تقبل الجدال هي أن معنى الجملة (المعنى الحرفي - أو المعنى النحوي) له أهميته الكبيرة في عملية التحليل التداولي، ومن ثم فإن نقطة البدء عند ليتش اهتمت بالتمييز بين النحو والتداولية بوصف التداولية هدفاً مباشراً ومتطوراً، ولذلك فهو يطمح من مؤلفه هذا إلى أن يساعد في استحداث مدخل جديد بين النحو والبلاغة بوصف البلاغة العلم القديم الذي يحمل بذور التداولية [٣٨]، ثم يشير إلى أن الافتراض الذي ينبغي أن يُنطلَق منه لدراسة هذا التمييز بين التداولية والنحو والدلالة بوصف الدلالة أحد مستويات التركيب النحوي هو "أن النحو - بوصفه دراسة النظام الشكلي للغة - والتداولية - بوصفها مبادئ استعمال اللغة - حقلان متكاملان في اللسانيات، فلا يمكن أن تُفهم طبيعة اللغة بدون دراسة كلا الحقلين، ودراسة التفاعل بينهما"[٣٩]، وبذلك تأتي الدلالة خطوة لا غنى عنها في التحليل التداولي للخطاب، يستوى في ذلك الدلالة المتعلقة بالتركيب النحوي والدلالة المتعلقة بمرجع العلامة اللغوية، فالعلامة بوصفها إشارة، تشير إلى شيء ما، يرتبط بها ارتباطاً طبيعياً كما هو شأن الدخان بالنسبة للنار، والعرض للمرض، هذا عن العلامة بشكل عام، أي في وجودها غير اللساني، أما بالنسبة إلى وجودها اللساني، وهذا ما يهمنا في هذا المقام، فإن الإحالة تتحدد من خلال السياق الوجودي، ومن ثم تمثل دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية جزءاً من التداولية بوصفها رموزاً إشارية، فالإشارة في كلمات: (أنا ، هنا) لا تتحقق إلا من خلال السياق، وذلك بمعرفة الملابسات السياقية عن المتحدث والمخاطب والخطاب[٤٠].

وبذلك لا تتنكر التداولية في نظرتها الأكثر اتساعاً ورحابة للدلالة في مفهومها الخاص بل تتكئ على هذه الدلالة للوقوف على معنى المتكلم، وينطلق سيرل Searl في تفسير المنطوق الاستعاري من إيمانه بأهمية الوقوف على تفسير المنطوق الحرفي بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، أما محاولة تفسير المنطوق الاستعاري مع إهمال تفسير المنطوق الحرفي فهي محاولة تفشل غالباً في التمييز بين المنطوقين، ومن ثم ينطلق بداية من مبادئ تفسير المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري[٤١]، وإذا كان جيري مورجان J. Morgan قد انتقد هذا الرأي عند سيرل، إذ يرى أنه من الخطأ الكبير أن ننسب الاستدلال على المعنى التداولي إلى المعنى النحوي للجملة[٤٢]، فإنه لم يعن إهمال معنى الجملة (المعنى النحوي) ولكنه أراد عدم الاكتفاء به، ومن هنا كانت دعوته إلى الالتفات إلى العناصر السياقية الأخرى، كما سيأتي في الحديث عن الاستعارة.

وقد وضع ليتش عدة نقاط أساسية انطلق منها إلى التمييز بين الرؤية التداولية والرؤية النحوية والدلالية، تتمثل النقاط التالية:

١. التحديد الدلالي للجملة يختلف عن تفسيرها التداولي.

٢. الدلالة سلطة قاعدة (نحوية)، أما التداولية فهي تحكم مبادئ (بلاغية).

٣. إن قواعد النحو أساساً عرفية، أما مبادئ التداولية العامة فهي أساساً ليست عرفية، فهي تتعلق بالأهداف المحادثاتية.

٤. إن التداولية العامة تربط المعنى (أو المعنى النحوي) للفوظ ما بقوته التداولية (أو قوة فعل الكلام Illocutionary)، وربما تتمثل هذه العلاقة نسبياً في الكلام المباشر وغير المباشر.

٥. إن التطابقات النحوية تعرف بدقة بواسطة تخطيطات قواعدية، أما التطابقات التداولية فتعرف بدقة بالمشكلات وحلها.

٦. إن التفسيرات والشروح النحوية هي ابتداءً شكلية، أما الشروح والتفسيرات التداولية فهي ابتداءً وظيفية.

٧. إن النحو فكري خالص، أما التداولية فهي نصية كما أنها تتعلق بالترابط التواصلي بين الأفراد.

٨. إن النحو يمكن وصفه بأنه فصول منفصلة ومحددة، أما التداولية فتوصف بأنها تقديرات مستمرة وغير محددة[٤٣].

وبذلك التفت ليتش هنا إلى فروق جوهرية بين الأبعاد التداولية للخطاب والأبعاد النحوية والدلالية بإشارته إلى أن سلطة القاعدة النحوية التي اكتسبتها من مواضعات عرفية تتحدد في التخطيطات القواعدية، على حين تتعلق التداولية بمبادئ بلاغية متجاوزة للأعراف، بل منتهكة لهذه الأعراف التقعيدية المعيارية في كثير من الأحيان بما يتعلق بها من انحرافات أسلوبية، مثلاً، وذلك لتعلقها بأهداف المنشئ في المحادثات وفي غيرها، ومن ثم تربط التداولية المعنى النحوي بقوته التداولية، كما تختلف التداولية عن النحو فيما يقدمه النحو من تفسيرات وشروح شكلية فكرية خالصة، على حين تقدم التداولية تأويلات وظيفية شاخصة إلى الأبعاد النصية والتواصلية بين الأفراد، ومن ثم يأتي التأويل التداولي بمثابة التقديرات المستمرة وغير المحددة القائمة على تتبع الظاهرة اللغوية من استعمال إلى آخر.

٥ ـ ويظل هذا التمييز مهيمناً في تحديد وظيفة التداولية ومهمتها ومادة عملها، إذ تحدد هذه الوظيفة دائماً بتجاوزها لمهمة دراسة الجملة والعلاقات الداخلية في النحو، وتجاوز دراسة قضايا الدلالة، أما التداولية فهي دراسة أفعال اللغة والسياق الذي تؤدى فيه هذه الأفعال، ويضيف ستالنكر Stalnaker ١٩٧٢ أنه "ثم نوعان من المشاكل الرئيسية يمكن أن تُحل بالتداولية: الأولى تعريف الأنواع المهمة لأفعال الكلام بدقة وناتج الكلام، الأخرى تصوير أشكال سياق الكلام الذي يساعد في تحديد القضية المعبر عنها بما تعطيه الجملة، إنها مشكلة دلالية لتحديد القواعد لملاءمة جمل اللغة الطبيعية للقضايا المعبر عنها، ومع ذلك ففي أغلب الأحوال فإن القواعد لا توافق الجمل مباشرة بالقضايا، ولكن توافق الجمل علاقات القضايا بهيئة السياق الذي تستعمل فيه الجمل، هذه الهيئات السياقية جزء من الموضوعات المهمة للتداولية"[٤٤]، ومن هنا تأتي التداولية بمثابة مجال العمل للخطط والأهداف[٤٥] يسعى إلى الوقوف على أقصى ما يمكن أن يتضمنه المنطوق من المعاني.

وقد سبقت الإشارة إلى تنبه ليتش إلى أن وظيفة التداولية العامة أنها تربط بين المعنى النحوي sense لأى ملفوظ ودلالته التداولية force، وهذه العلاقة نسبياً تتمثل في الكلام المباشر وغير المباشر، فمن المعروف أن الدلالة والتداولية تصف معنى ملفوظ ما بطرق مختلفة، وأن مهمة

التداولية هي شرح العلاقة بين هذين النوعين للمعنى: المعنى النحوي the sense الذي يوصف غالباً بأنه المعنى الحرفي، أو المباشر، وقوة فعل الكلام force، ثم يقول: "وإنني أفترض، كما فعل آخرون، أن المعنى يمكن وصفه بواسطة وسائل التمثيل الدلالي في بعض الاستعمالات الرسمية للغة، أما قوة التلفظ فإنها حتماً تتمثل في عدد من الإضمارات، والإضمار هنا يستعمل بمعنى أوسع مما ذهب إليه جرايس، ولكنني أوافق جرايس في اعتقاده أن حضور الإضمار المحادثاتي يجب أن يكون قادراً على حل المشكلة، وهذا نتيجة القول بأن التداولية تدرس السلوك الناتج عن دوافع معينة، وفقاً لمصطلحات الأهداف المحادثاتية"[٤٦].

وبذلك تكون الظاهرة اللغوية بشكل عام هي موضوع التداولية، وقد يبين جيف فرستشيرن Jef Verschueren أن التداولية ليست مكوناً إضافياً للنظرية اللغوية لأنها تقدم نظرة جديدة ومختلفة للظاهرة اللغوية، فهي تهتم بكيفية عمل مصادر اللغة Language Resources حال استعمالها في الوحدات الكلامية (الجملة ـ النصوص ـ المحادثات ـ الخطاب بشكل عام)، ثم يبين أن السبب في خضوع هذه المكونات للبحث التداولي " أنها منتجات أساسية توضع فيها الموارد اللغوية موضع الاستعمال الذي يتضمن ـ من جانب ـ إثراءً لهذه الموارد نفسها، ومن ناحية أخرى أن الخطاب لا يمكن تعريفه خارج نطاق استخدام السياق، وبالتحديد لا توجد ظاهرة لغوية على أي مستوى من المستويات تستطيع النظرة التداولية أن تتجاهلها، ثم يضرب مثلاً بأن عالم أنثروبولوجيا اللغة من الممكن أن يكتشف أن أعضاء جماعة معينة (مجتمع) يتبادلون النظام الصوتي للغتهم سواء أكانوا يتصلون بأعضاء أخرين من نفس المجتمع أو من غيره، وهذه الملاحظة تشير إلى ظاهرة استعمال اللغة، ومن ثم تعد من أساسيات التداولية"[٤٧].

وبذلك يتضح لنا أن وظيفة التداولية وموضوعاتها تتسم باتساع المجال ورحابته إلى حد يدفع إلى القول بأن المخاوف من التوسع غير المضبوط ـ الذي يذهب أبعد من حدود ما يمكن أن نطلق عليه لسانيات ـ ليست كلية بلا أساس، على حد تعبير فيرستشيرن[٤٨].

وفي النهاية يمكننا القول بأنه لا يمكن حصر التداولية في وحدة معينة من الوحدات التي تنطلق من التقسيم المرتبط بالمكونات التقليدية للنظرية اللغوية، فالظاهرة اللغوية لكي يمكن دراستها حال استعمالها لا يمكن حصرها في أي مستوى من التراكيب، أو يمكن أن ترتبط بأي نمط فيما يتعلق بالشكل والمعنى، إن التداولية لا تعد مكوناً إضافياً للنظرية اللغوية بل تقدم نظرة جديدة ومختلفة"[٤٩].

يأتي هذا الاتساع في بيان وظيفة التداولية من قِبَل فيرستشيرن Verschueren إيذاناً بفتح أبواب للرؤية التداولية تتناسب مع تشعبها وتداخلها في رؤى ومعارف أخرى مرتبطة بدراسة الظاهرة اللغوية، ولكنها تتعداها إلى أبعاد اجتماعية ونفسية وفلسفية تؤثر في الظاهرة اللغوية، أو تؤثر في توجيه عمليات الفهم والتأويل والتحليل، وقبل أن نتعرض لهذه المعارف التي تتلاقى مع النظرة التداولية نعرض أولاً للرؤية المتعارضة معها.

ثانيا: من الانغلاق السيميولوجي عند دى سوسير إلى الانفتاح التداولى عند موريس

١ ـ لعله قد أصبح من الذيوع بمكان تعريف السيميوطيقا بأنها دراسة العلامات، وهو التعريف الأكثر اختصاراً في الوقت نفسه، ولكنه لا يطرح التفسيرات على نحو محكم، إذ يدفع إلى التساؤل عن المقصود بكلمة "علامة"؟ والواقع أن أنواع العلامات التي من المتوقع أن تقفز مباشرة إلى الذهن هي تلك التي تعرفها الحياة اليومية مثل علامات الطريق والعلامات البصرية، كما أن

العلامات يمكن أيضاً أن تكون لوحات تصويرية أو رسومات أو صوراً فوتوغرافية، كما تتضمن العلامات أيضاً الكلمات والأصوات ولغة الجسد، ومن ثم يتولد الدافع عن السؤال عن هذه الأشياء الكثيرة، وكيف يمكن لأي إنسان أن يدرس مثل هذه الظواهر المتباينة؟ لقد أشار العالم اللغوي السويسري دو سوسير (١٨٥٧ – ١٩١٣)، وهو ليس مؤسس اللغويات فحسب ولكنه أيضا مؤسس ما يشار إليه على أنه السيميولوجيا، إلى أنه يمكن "أن تتصور أن العلم الذي يدرس دور العلامات هو جزء من الحياة الاجتماعية، ولكن ذلك العلم فرع من علم النفس الاجتماعي ومن ثم علم النفس العام أيضا ونحن نسميه السيميولوجيا، وهو علم يبحث في طبيعة العلامات والقوانين التي تحكمها، ولأن هذه القوانين لم توجد بعد فإن أحداً لا يستطيع أن يقول على نحو مؤكد أنها سوف توجد، وإن كان من الصواب أن توجد، إن اللغويات هي فقط جزء من هذا العلم العام، أما القوانين التي سوف تكتشفها السيميولوجيا فإنها ستكون قوانين قابلة فقط للتطبيق في اللغويات وعندئذ تصبح اللغويات منتسبة إلى مكان محدد بوضوح في حقل المعرفة الإنسانية"[٥٠].

ثم مقدمات تمهيدية مهّد بها سوسير للحديث عن السيميولوجيا التي قصد بها علم العلامات، عرض لها رامان سلدن على النحو التالي: "إذا استطعنا تجميع كل صور الكلمة في عقل كل الأفراد يمكننا إدراك الرابط الاجتماعي المكون للغة، إنه عبارة عن مخزن مليء بأعضاء مجتمع معين من خلال استخدامهم النشط للكلام، إنه نظام قواعدي له وجود داخل كل عقل أو أكثر تحديداً داخل عقول مجموعة من الأفراد حيث إن اللغة ليست كاملة عند أي متحدث وتوجد كاملة فقط داخل المجتمع، وعند فصل اللغة عن الكلام نفصل في الوقت نفسه: ١. ما هو اجتماعي عما هو فردي، ٢. ما هو أساسي عما هو تكميلي.

ومن ثم فإن اللغة ليست وظيفة المتحدث ولكنها منتج يتم استقباله بواسطة الفرد، إنها لا تتطلب تفكيراً مسبقاً، وتدخل الانعكاسات والمشاعر فقط لتحديد نوع اللغة وهذا سوف يتم تناوله فيما بعد، ولكن التحدث ـ على النقيض ـ يعد سلوكاً فردياً إرادياً وذهنياً، وأثناء هذا السلوك لا بد أن نميز بين: التراكيب التي يستخدم بها المتحدث شفرات اللغة للتعبير عن أفكاره والآلية السيكولوجية التي تسمح له بإخراج هذه التراكيب"[٥١].

ثم ينفذ سوسير إلى رؤيته للغة بوصفها نظاماً من العلامات إذ يرى أن "اللغة هي نظام من العلامات التي تعبر عن الأفكار ومن ثم يمكن تشبيهها بنظام للكتابة، واللغويات ما هي إلا جزء من علم العلامات، ومن ثم فإن القوانين التي سوف يكتشفها علم العلامات سوف تطبق على اللغويات وسوف تشغل اللغويات حيزاً معروفاً بين الحقائق الأنثروبولوجية"[٥٢].

ورأى سوسير أن تحديد موقع علم العلامات بالتحديد يعد مهمة علماء النفس، بينما مهمة عالم اللغة أن يكتشف ما الذي يجعل اللغة نظاماً خاصاً من بين بيانات علم العلامات الكثيرة، ولكنه ذهب يركز الانتباه على شيء واحد هو: إذا كنت نجحت في تحديد مكان للغويات بين العلوم فذلك لأنني قد أرجعتها إلى علم العلامات [٥٣].

٢ ـ وقد أنجز آخرون غير سوسير دراسات أسهمت في التطور المبكر للسيميوطيقا مثل معاصره الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرز بيرس، وتشارلز وليام موريس Charles William Morris (١٩٠١– ١٩٧٩)، ورولان بارت Roland Barthes (١٩١٥ – ١٩٨٠)، والجيرداس جريماس Algirdas Greimas (١٩١٧ – ١٩٩٢) ويورى لوتمان Yuri Lotman (١٩٢٢– ١٩٩٣) وكريستيان متز Christian Metz (١٩٣١ – ١٩٩٣) وأمبرتو إكو Umberto Eco (المولود في عام ١٩٣٢) وجوليا كريستيفا Julia Kristeva (المولودة ١٩٤١).

وقد ارتبط مصطلح (السيميولوجيا Semiology) بسوسير إذ يُستخدم ليشير إلى العرف السوسيرى Saussurean tradition ، بينما مصطلح (السيميوطقيا Semiotics) يشير أحياناً

إلى العرف البيرسى Peircean tradition، على أن المتوقع على نحو أكثر هذه الأيام هو أن مصطلح السيميوطِقيا سيكون أكثر استعمالا كمظلة تشمل المجال بأكمله.

والسيميوطقيا لا تدرس ما نشير إليه بوصفه علامات فقط في كلامنا اليومى وإنما هي كل شيء يرمز إلى شيء آخر، والعلامات تأخذ شكل الكلمات والصور والأصوات والايماءات في جوهر السيميوطقيا، بينما كانت السيميولوجيا عند اللغوى سوسير علماً يدرس دور العلامات بوصفها جزءاً في الحياة الاجتماعية، أما بالنسبة للفيلسوف تشارلز بيرس فإن السيميوطيقا كانت مبدأ شكلياً للعلاقات يتصل بعلم المنطق اتصالا وثيقا، وبالنسبة لبيرس فإن العلامة هي شئ ما يقف أمام شخص ما ويتصل بفهم شيء ما في محاولة استيعاب لهذا الشيء، وهكذا أعلن بيرس أن "كل فكرة هي علامة"[٥٤].

إن السيميوطقيا لم تتأسس على نحو واسع بوصفها فرعاً معرفياً أكاديمياً بل هي حقل دراسى يتضمن مواقف عقلية نظرية كثيرة وأدوات متصلة بعملية المنهج. إن أحد التعريفات الأكثر اتساعا هو الذي قدمه أمبرتو إكو؛ إذ يقرر أن السيميوطيقا تتصل بكل شيء يمكن أن يكون علامة.

ولقد تعرضت السيميولوجيا إلى عدة مراجعات من قِبَل السيميولوجيين أنفسهم، فإذا كانت السيميولوجيا عند سوسير قد حصرت اهتمامها في العلاقة بين الدوال والمدلولات فإن عناصر أساسية متصلة باللغة - وفق هذه النظرة السوسيرية - كانت بمنأى عن المعالجة العلمية التي تنوِّر معرفتنا بهذا الجهاز الذي هو اللغة، إن النزوع السوسيري المتسم بنزعة المحايثة قد أغفل المرجع أو الأشياء التي تحيل عليها الكلمات كما ترك المبهمات أو الإشاريات في الظل ولم يلتفت إلى العناصر النصية التي تتخطى الجملة ناهيك عن العناصر النفسية والاجتماعية والثقافية والحضارية التي لا يمكن بدونها التمكن من الفهم المناسب لنسق اللغة[٥٥].

ومن هنا كانت الرؤية المغايرة لرؤية دي سوسير التي جاءت على لسان السيميائي الأمريكى تشارلز موريس (١٩٣٨)، والتى راح فيها - متداركاً هذا النقص في الرؤية السيميوطيقية - يؤسس ثلاثة أجزاء من السيميوطيقا استمدها من بيرس وتُعانق فيها السيميوطيقا علم الدلالة على امتداد المجالات اللغوية التقليدية الأخرى، وقد جاءت على النحو التالى:

- الدلالة Semantics : صلة العلامات بما ترمز إليه.
- التركيب أو النُّظُم Syntactics (or Syntax) : العلاقات الشكلية أو البنيوية بين العلامات.
- التداولية Pragmatics : عَلامة العلاقات بالمؤول[٥٦].

وبذلك تدخل عناصر أخرى خارج اللغة في عملية التحليل السيميوطيقى "والواقع أننا بالعودة إلى إدراج عناصر الباث والمتلقي أي المستعملين نُدْخِل من النافذة كل العناصر التي سبق لسُوسُورْ أن استبعدها بدعوى أنها عناصر مشوِّشة على الدراسة المحايثة والتمييزية. والحقيقة هي أن سُوسُورْ لم يقْصِ هذه العناصر الخارجية إلا لتأمين الدراسة السيميولوجية من الآثار السلبية لعلوم الاجتماع والنفس والتاريخ التي كانت آنذاك تداهم كل المجالات بطريقة غير مشروعة، كان المشروع السُّوسُوري هو التسييج العام للموضوع وحصر هذه المادة المدعوة لغة، وفى المرحلة الثانية نلاحظ عودة هذه العناصر بعد أن تبين للدارسين تعذر فهم هذه المادة اللغوية أو اللفظية بدون مراعاة العناصر الخارجية، وكنا هنا شهوداً على الثورة الثانية في السيميولوجية، أو هو تحول السيميولوجية إلى نظرية في التواصل"[٥٧].

ولقد بدأت السيميوطيقا تأخذ طريقها في أن تصبح المقاربة الرئيسية في الدراسات الثقافية في أواخر ١٩٦٠، وذلك - إلى حد ما - نتيجة لعمل رولان بارت، وبخاصة عندما تُرجمت أعماله الذائعة إلى الإنجليزية مثل مجموعة الأساطير ١٩٥٧المتبوعة بعدد كبير من الكتابات تزود الدارسين

المتطلعين إلى هذه المقاربة، فلقد صرح بارت ١٩٦٤ بأن السيميوطيقا "تهدف إلى أن تؤخذ في أي نظام من العلامات مهما كانت مادته وحدوده كالصورة والإيماءات والأصوات الموسيقية وسائر الأشياء والتداعيات المعقدة لكل هذه الأشياء، على اعتبار أنه يشكل إرضاء لشعيرة أو عرف أو أدوات ترفيه عامة: إن ذلك يشكل - إن لم يكن لغة - فإنه على الأقل يؤلف أنظمة من المعنى"[٥٨].

إن مقر السيميوطيقا في بريطانيا قد تأثر بشدة في أعماله في مركز الدراسات الثقافية المعاصرة the Centre for Contemporary Cultural Studies (CCCS) في جامعة برينجهام Birmingham حين كان المركز تحت إدارة عالم الاجتماع الماركسي الجديد ستيورات هال وكان مديرا له من (١٩٦٩ حتى ١٩٧٩) وعلى الرغم من أن السيميوطيقا ربما تكون أقل مركزية الآن في الدراسات الثقافية والدراسات الإعلامية (الذائعة - الشهيرة) - *على الأقل بالنسبة لوضعها المبكر وبالنسبة للصيغة البنيوية* - فإنها - *مع ذلك* - ستظل أساسية بالنسبة لكل إنسان في أي مجال ليفهم هذا المجال وما يجب على الأفراد من الدارسين أن يقيموه هو: هل السيميوطيقا نافعة لهم في إلقاء الضوء على أي ظاهرة متصلة بهم ؟ وكيف ؟

إن مصطلح النص عادة يشير إلى رسالة تم تسجيلها بطريقة ما (كتابية أو تسجيل صوتي أو تسجيل تلفزيوني) لذا فهي رسالة مستقلة في وجودها المادي عن مرسلها ومستقبلها. إن النص هو مجموعة من العلامات (مثل الكلمات والصور والأصوات وأحيانا الإيماءات) وهذه الرسالة مبنية (ومؤولة) بالإشارة إلى ملابسات عرفية في نوع أدبي أو وسيط خاص من الاتصال.

إن مصطلح الوسيط قد استُعمِل بطرق مختلفة من قِبَل منظرين مختلفين، وربما اشتمل على تصنيفات واسعة من كلام شفهي أو مكتوب أو مطبوع وحديث مذاع، أو تم تأديته خلال وسائل إعلام في أشكال تقنية محددة خلال وسيط محدد (كالتليفزيون أو الجريدة أو المجلات أو الكتب أو الصور أو الفيلم أو جهاز التسجيل)، أو خلال وسائل الاتصال بين الأفراد (الهاتف، الرسائل، الفاكس، البريد الأليكتروني، الفيديو كونفرانس، اتصالات الدردشة عبر شبكة الاتصالات)، إن بعض المنظرين يصنفون الوسيط طبقاً للقنوات التي تتضمن البصري والسمعي والملموس، وهكذا.

والتجربة الانسانية، وكل تمثيل لخبرة خاضع لأشكال كبح الانفعالات والعواطف من ناحية، وللقدرات المتضمنة في الوسيط، وكل وسيط محكوم بالقنوات التي تنقله، فعلى سبيل المثال حتى في الوسائط المرنة للغة فإن الكلمات تجعلنا نفشل في محاولتنا لتمثل بعض الخبرات، ولا نملك حيلة على الإطلاق في تمثل الرائحة أو اللمس بوسائلنا على نحو متفق عليه.

هناك وسائط وأساليب مختلفة تزودنا بأطر مختلفة للعمل من أجل تمثيل الخبرة وتيسير بعض أشكال التعبير ومنع أشكال أخرى، إن الاختلافات بين الوسائط تقود إميل بنفينست أن يعلن أن المبدأ الأول لأنظمة السيميوطيقا هو أنها ليست مترادفة ولا نملك القدرة على أن نقول (نفس الشيء) في الأنظمة المؤسسة مع وحدات مختلفة، على حين يرى هيلمسلف Hejlmslev أنه بالتدريب فإن اللغة هي السيميوطيقا التي يمكن ترجمة الأشكال السيميوطيقية الأخرى إليها.

إن الاستعمال اليومي للوسيط – بالقياس إلى الشخص الذي يعرف كيف يستعمله على نحو نموذجي – يمرُّ دونَ إثارة تساؤلات ودون أن يثير أية إشكالية، وإنما يمضي طبيعيا تماما ولا يؤدي هذا إلى الدهشة أبدا، إذ نستنبط الوسيط كوسيلة لإنجاز الأهداف المقصود إنجازها اتفاقيا.

والوسيط المستعمل على نحو متكرر أو أكثر طلاقة أو على نحو أكثر خفاء أو أكثر وضوحا، هذا الوسيط يميل إلى أن يكون ملائما، وبالنسبة لأكثر الأهداف إمعانا في تكرارها المنتظم فإن الوعي بالوسيط ربما يعوق تأثيره كوسيلة إلى النهاية، وفى الواقع يصبح الأداء نموذجيا عندما يكتسب الوسيط درجة الوضوح التي تملك قدرة كامنة في تأدية وظيفتها الأولية على نحو أعظم.

السيميوطيقا غالباً يتم توظيفها في تحليل النصوص (هذا على الرغم من أنها قد تكون أكثر ابتعاداً من أى نظام للتحليل النصي) وهنا من المفيد أن نلاحظ أن النص يمكنه أن يتواجد في أي وسيط، وربما يكون لغوياً أو غير لغوي، أو يتحقق فيه المستويان معاً وذلك على الرغم من النزعة اللفظية في هذا التمييز[٥٩].

هناك ـ بطبيعة الحال ـ مقاربات للتحليل النصي تختلف عن السيميوطيقا بشكل ملحوظ: التحليل البلاغي، تحليل الخطاب، وتحليل المضمون (المحتوي) 'content analysis'، ففي حقل الإعلام ودراسات الاتصال يكون التحليل المضموني منافساً بارزاً للسيميوطيقا بوصفه تحليلاً نصياً. وبينما تنضم السيميوطيقا بانغلاق إلى الدراسات الثقافية فإن التحليل المضموني يؤسس ضمن التقليد السائد لأبحاث علم الاجتماع، وبينما التحليل المضموني يتضمن نظرة كمية إلى تحليل المحتوي الظاهر للنصوص الإعلامية، فإن السيميوطيقا تنشد تحليل النصوص الإعلامية بوصفها هيكلاً بنائياً كلياً وتتحرى معاني تلميحية مستترة.

إن السيميوطيقا أحياناً كمّية، وغالباً تتضمن رفضًا لكافة المقاربات، إن تكرار حدوث موضوع ما في النص لا يكفي أن يكون سبباً وحيداً في جعله ذا مغزي، إن السيميوطيقيين البنيويين structuralist semiotician يولون أكثر اهتمامهم لعلاقة العناصر ببعضها البعض، أما السيميوطيقيون الاجتماعيون فيؤكدون أهمية المعنى الذي يرتبط به القراء عاطفياً داخل النص.

وبذلك نرى أن السيميوطيقيين المعاصرين لا يدرسون العلامات في عزلة، وإنما بوصفها جزءاً من أنظمة العلاقات السيميوطيقة (وسيط أو وسيلة)، إنهم يدرسون كيف تتكون المعاني بوصفها وجوداً لا يتعلق بالاتصال فحسب وإنما يتعلق أيضاً ببناء الواقع والإبقاء عليه، ومن ثم كان للسيميوطقيا وعلم الدلالة Semantics (السيمانطيقا) اهتمام معروف بمعاني العلامات، ولكن بينما يركز علم الدلالة على ماذا تعني الكلمات، فإن السيميوطيقا تهتم بـ كيف تعني العلامات؟ أو كيف تؤدي العلامات المعنى؟[٦٠]

ثمة اتفاق نسبي بين السيميوطيقيين أنفسهم بالنسبة إلى مجال السيميوطيقا ومنهجها، وبالرغم من أن سوسير تطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه السيميوطيقا جزءاً من علوم الاجتماع، فإن تعيين حدود السيميوطيقا بوصفها ممارسة نقدية ما تزال نسبياً قلقة وغير مستقرة بدلاً من أن تكون طريقة تحليلية تامة أو نظرية موحدة.

وقد عرض دانيال شاندلر عدة آراء تنتقد السيميوطيقية البنيوية من وجهات نظر متعددة ومختلفة الرؤى، فذهب إلى أن السيميوطيقا تنتقد في أغلب الأحيان بأنها استعمارية، فمنذ ظهر من بعض السيميوطيقيين أخذها بوصفها تهتم بأي شيء وكل شيء، وقابلة للتطبيق على أي شيء وكل شيء، تتجاوز تقريباً كل انضباط أكاديمي، ويعلق جون ستوروك John Sturrock (١٩٨٦) بأن امتداد حقل السيميوطيقا لتشمل الثقافة كلها، أمر منظور إليه من قِبَل المرتابين فيها على أنه نوع من الإرهاب الفكري intellectual terrorism .

يتطلب الاختبار التجريبي للادعاءات السيميوطيقية طرقاً أخرى، فإن المقاربات السيميوطيقية تصنع أنواعاً من الأسئلة الجديرة بالانتباه: فالسيميوطيقيون لا يسلطون الضوء على كيفية تأويل الناس للنصوص في خصوصيات سياقها الاجتماعي في الواقع، التي قد تتطلب رؤى إنثوغرافية ethnographic وظاهراتية phenomenological

السيميوطيقيون لا يصرحون دائماً بقصور تقنياتهم، والسيميوطيقا تُقدَّم أحياناً بشكل غير ممحص بوصفها أداة عامة، السيميوطيقية السوسيرية تستند على نموذج لغوي لكن ليس كل شخص يوافق بأنه يمكن معالجة التصوير الفوتوغرافي والصور المتحركة ـ على سبيل المثال ـ بوصفها

لغات، ومن ثم أُخذ على السيميوطيقا أننا نحتاج للتعلم من أجل قراءة الرموز الرسمية للصور الفوتوغرافية والصور السمعية والبصرية لأجهزة الإعلام، فإن تشابه الصور مع الحقيقة الجديرة بالملاحظة ليست مجرد مسألة اتفاق عرف ثقافي: إن الأعراف الرسمية تصادف بدرجة كبيرة صوراً ثابتة أو متحركة يجب أن تقدم مقداراً كبيراً من الإحساس حتى إلى مشاهد جديد، كما انتُقدت أيضاً الطريقة التي بها عالج بعض السيميوطيقيين أي شيء تقريبا بوصفه رمزاً، بينما تركوا تفاصيل مثل هذه الرموز غامضة (خصوصاً في حالة الرموز الأيديولوجية).

يقدم السيميوطيقيون تحليلاتهم أحياناً كما لو كانت حسابات علمية موضوعية تماماً بدلاً من تقبلها بوصفها تفسيرات شخصية، وعلى الرغم من ذلك فإن بضعة سيميوطيقيين يبدون أكثر شعوراً بحاجة كبيرة لتزويد دليل تجريبي للتفسيرات الخاصة، وكثير من التحليلات السيميوطيقية انطباعية بشكل رحب وبلا تحفظ، وغير منظم بشكل واضح، وبعض السيميوطيقيين يبدون مختارين للأمثلة التي توضح النقاط التي يرغبون في إقرارها، بدلاً من تطبيق التحليل السيميوطيقي على عينة عشوائية عامة، ومن ثم فإن الضرر الرئيسي للسيميوطيقا أنها معتمدة بشدة على مهارة المحلل الفردي.

إن الممارس السميوطيقي الماهر يمكن أن يقوم بمعالجة هزيلة ولكنه يصوغ تحليلاته الهزيلة هذه في أسلوب معقد ومدع في أغلب الأحيان، وفي بعض الحالات يتراءى التحليل السيميوطيقي بما لايتجاوز مجرد إبداء مظهر الإتقان خلال استعمال الرطانة التي لا يتجاوب معها أكثر الناس، ومن هنا يأتي التحليل السميوطيقي عملياً مشتملاً على قراءات فردية دائماً، فإذا رأينا تأويلات عدة محالة على نفس النص فإنه يتعذر وجود شاهد على أي مظهر من إجماع الآراء فيما بين السميوطيقيين المختلفين.

يجعل بضعة سميوطيقيين استراتيجيتهم واضحة بما فيه الكفاية التحليلية للآخرين لتطبيقها على الأمثلة المستعملة أو على غيرها، تهتم البنيوية السميوطيقية بألا تجعل أي نصيب للقراءات البديلة، فهي تفترض أحد أمرين: إما أن تفسيراتهم الخاصة تعكس إجماعاً عاماً، أو أن تفسيراتهم النصية منصبة على بنية العلامة ولا حاجة بها إلى ما يقر بشرعيتها، ولو أن السميوطيقيين الموجهين اجتماعياً يصرون على أن استكشاف تفسيرات الناس العملية أساسي في السميوطيقا.

بعض التحليل السميوطيقي انتُقِد بأنه ليس أكثر من نظرة تجريدية نظرية وشكلية قاحلة منشغلة تماماً بالتصنيف، فالسميوطيقية البنيوية يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الاستجابة الجمالية خلال التركيز على الإطار النظري. فالتحليل السميوطيقى يُظهر في أغلب الأحيان ميلاً إلى التقليل من قيمة المجال العاطفي، على الرغم من أن دراسة التضمين يجب أن تتضمن الاستكشاف الحساس للفروق الدقيقة العاطفية المتغيرة والشخصية جداً.

فى السميوطيقية البنيوية تكون البؤرة على اللغة langue بدلاً من الكلام parole ، وفق مصطلحات سوسير Saussure ، على الأنظمة الشكلية بدلاً من عمليات الاستعمال والإنتاج، ولقد انصرفت الدراسات البنيوية إلى أن تكون تحليلات نصية خالصة، وثم توازن ينشأ عندما يتحرك السميوطيقيون إلى ما بعد التحليل النصي، فهم بذلك يلحقون أهميات أخرى إلى التحليل النصي.

إن السميوطيقا تبدو مقترحة أن المعنى قابل للتفسير تماماً من ناحية تحديد التراكيب النصية، مثل هذا الموقف خاضع لنفس النقد بوصفه حتمية لغوية، وفي إعطاء الأولوية إلى القوة الحتمية للنظام يمكن أن تُرى على أنها أساس تقليدي محافظ، ويقيناً أن السميوطيقية البنيوية structuralist semiotics لا تنصب على عمليات الإنتاج، أو تفسير المتلقين، أو حتى نيات المؤلف، إنها تتجاهل ممارسات معينة، هياكل مؤسساتية، كما تتجاهل السياق السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حتى رولان بارت الذي يرى أن النصوص تصنف لتشجيع القراءة التي تفضِل مصالح الطبقة المهيمنة، يحصر انتباهه في المنظومة النصية الداخلية ولا ينشغل بالسياق الاجتماعي للتفسير.

وثَمَّ نقد موجه إلى الوظيفية في البنيوية السميوطيقية يتحدد في أن الممارسات المادية مثل "قراءة النصوص" يجب أن تتعلق بالعلاقات الاجتماعية التي تُقَيِّم سياسة الممارسة الثقافية، فالوظيفية تعترف بإمكانية الحلول الداخلية لمشاكل التصميم، كما أن المقاربات البنيوية تنكر التصميم الاجتماعي، بيد أن النص يجب أن يتعلق بشيء ما غير تركيبه الخاص، وبعبارة أخرى، يجب أن نفسر كيف يتشكل ويصبح بناءً، ومن ثم يجب أن نأخذ في حسابنا، ليس فقط: كيف تدل العلامة؟ (بنيوياً)، لكن أيضاً: لماذا تدل؟ (اجتماعياً)؛ فإن البنيات ليست أسباباً، وإن العلاقات بين الدوال ومدلولاتها قد تكون وجودياً Ontologically اعتباطية لكنها ليست اعتباطية اجتماعياً، إذ يجب أن نحذر من جعل فكرة العلامة ـ بوصفها اعتباطية ـ تدفعنا لتبني أسطورة حياد الوسيط.

كيْف نَعْرف بأن باقة الورد تدل على عاطفة مالم نعرف أيضاً نية المرسل ورد فعل المستلم، ونوع العلاقة التي يشتركون فيها؟ إذا كانوا أحباء ويقبلون عُرف إهداء الزهور وتقبلها بوصفه مظهراً للحب الجنسي والرومانسي، ثم قد نقبل نحن هذا التأويل.

لكن إذا نحن فعلنا هذا، فإننا لا نفعله أيضاً اعتماداً على قاعدة العلامة، ولكن على العلاقات الاجتماعية التي بمقتضاها نحدد موضع العلامة، إن الورد لربما أيضاً يرسل بوصفه نكتة، أو إهانة، أو علامة امتنان، وهكذا، فإنهم قد يشيرون إلى العاطفة من ناحية المرسل، ولكن قد يكون النفور من ناحية المستلم؛ هم قد يبينون علاقات عائلية بين الأجداد والأحفاد بدلاً من علاقات بين الأحباء، وهكذا، بل قد يعنون حتى المضايقة الجنسية[٦١].

٣ ـ إذا كانت السيميوطيقية البنيوية تمثل بشكل ما رد فعل على المعالجات النقدية المغالية في اعتمادها على عناصر تفسيرية تقع خارج حدود لغة النصوص، أو تهدف إلى اتخاذ النصوص وثائق تفسيرية لظواهر غير لغوية، فإن التداولية بدورها تمثل رد فعل على مغالاة السيميوطيقية البنيوية في رد فعلها هذا، وتتلاقى السيميوطيقية مع البنيوية في نظرتها إلى العلامة وعلاقات العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية، ومن المعروف أن عددًا آخر غير سوسير أسسوا نطاق السيميوطيقا مثل هيلمسلف Hjelmslev (١٨٨٩ – ١٩٦٦) ورومان جاكوبسون Roman Jakobson (١٨٩٦ – ١٩٨٢) وغيرهم من الأعلام الذين كانت لهم رؤاهم البنيوية، ومن ثم فإنه من الصعب أن نفصل السيميوطيقا الأوربية عن البنيوية في أصولها؛ لأن البنيويين العظام لا يتضمنون سوسير فقط ولكنهم يتضمنون أيضا كلود ليفي شتراوس Claude Lévi-Strauss (١٩٠٨ – ١٩٩٠) في الأنثروبولوجيا فقد رأى مادته فرعاً من السيميوطيقا، وكذلك جاك لاكان Jacques Lacan (١٩٠١ – ١٩٨١) في التحليل النفسي.

إن البنيوية منهج تحليلي تم توظيفه عن طريق عدد كبير من السيميوطيقيين وهي منهج مؤسس على النموذج اللغوي عند سوسير، والبنيويون ينشدون وصف الهيئة الكلية لتنظيم العلاقات كلغات كما فعل ليفي شتراوس مع الأسطورة وصلات القرابة والطوطمية، وكذلك لاكان والعقل اللاواعي، وبارت وجريماس مع (النحو المتعلق بسردية القص).

اهتمت البنيوية بتحليل العناصر اللغوية التي يتكون منها النص بغض النظر عن الملابسات الخارجية التي صاحبت تكون النص أو الملابسات المتعلقة بالمنشئ أو المتلقي أو الظروف، أو ما إلى ذلك فيما يندرج تحت كلمة السياق، " فإذا ما اتبعنا إجراءات التحليل اللغوي

بـدأب ـ بطـريقة آلية لكي نتجنب الانحياز ـ أمكن لنا الحصول على جرد كامل بالأنساق الموجودة في نـص مـن النصـوص، وتـبدو الدعـوة أولاً: بـأن عـلم اللغـة يقدم لنا حساباً بالوصف الشامل غير المنحاز لأي نص من النصوص، ثانياً: بأن حساب الوصف اللغوي هذا يؤلف إجراء كشفياً للأنساق الشـعرية، مـن حيـث إنـه إذا مـا تم اتباعه بشكل صحيح، فإنه يمنحنا بياناً بالأنساق الموجودة في الـنص بطريقة موضوعية"[٦٢] وبذلك تقر البنيوية المبدأ الصارم للنظرية بموضوعيتها في التحليل الذي لا يلتفت إلـى شـيء غـير تحـليل العلاقـات الداخلـية اللغوية في النص بوصفه نصاً بلا عالم وبلا مؤلـف[٦٣]، فقـد نظـر البنيويون إلى النص بوصفه عالماً "مغلقاً على نفسه، موجوداً بذاته"[٦٤] ومن ثم يأتي التحليل البنيوي بمثابة مغامرة للكشف عن الدلالة.

وقـد تـنكرت البنـيوية للافتراضـات العقلـية Presupositions التي قالت بها الفلّسفات السـابقة علـيها، ومـن ثـم تأتى البنيوية بمثابة رد الفعل المعرفى على هذه الفلسفات، وبسقوط هذه الافتراضـات أو المعـرفة القبلـية A-priori تسـقط الفلسـفة العقلـية والماركسية "ويزداد سقوط المعرفة الفلسـفية مـع البنـيوية حـين تـنكر الـذات العارفـة، أو (الأنـا أفكـر) جوهـر الكوجيـتو Cogito الديكـارتي؛ لأنهـا تـنأى بنفسـها عـن المعـرفة إلى القـول بنفسها منهجاً، أو كما يقول دى سوسير Methodological حـين عـرف اللغـة بأنهـا نظـام من العلامات، فأسقط المعنى من اللغة، وأبقى عليها نظاماً او شكلاً ليس غير، وهذه هي أصول فكرة الشكلية المقول بها في البنيوية، ومن هنا سـوف لا يـنظر النقد البنيوي إلى موضوعات الأدب من جهة جمالها ولا إنسانيتها، وإنما من جهة العلاقات أو النظام التحتي الذي يحكم هذه الموضوعات"[٦٥].

ومـن هـنا كان اهتمام البنيويين بالتحليل التزامني Synchronic الذي يدرس الظاهرة كما لـو أنها جمدت في لحظة واحدة من الزمن؛ بينما يركز التحليل التتابعي diachronic على التغيير بمـرور الوقـت، وبقـدر مـا تمـيل السـميوطيقا البنـيوية إلى التركـيز عـلى التحليل التزامني بدلاً من التحلـيل التـتابعي diachronic (كمـا هو الحال في السميوطيقية السوسيرية)، فقد أغفلت الطبيعة الدينامـية للأعـراف الإعلامـية، كمـا أنهـا يمكـن أن تقلـل مـن شـأن التغييرات الدينامية أيضاً في الأسـاطير الثقافية، كما تهمل السميوطيقية البنيوية تماماً التقدم والتاريخية، على خلاف النظريات التاريخـية مـثل الماركسية، ومـن العسـير أن يكـون هـناك تحلـيل سميوطـيقي بنـيوي شامل؛ لأن التحلـيل الكـامل مـا زال واقعـاً في ظـروف اجتماعـية وتاريخية خاصة، هذا مدعوم بموقف ما بعد البنيوية Poststructuralist بأننا لا نستطيع الخطوة خارج أنظمة الدلالة[٦٦].

ولكـن إذا كـان هـؤلاء البنـيويون قد استغرقوا في البحث عن (التراكيب العميقة) التي تمتد تحـت ملامـح الظاهـرة، فـإن السيميوطيقيين الاجتماعيين المعاصرين قد تحركوا وراء الفكر البنيوي المتصـل بالعلاقات الداخلية للأجزاء خلال نظام تام في ذاته قاصدا أن يستكشف استعمال العلامات في مواقـف اجتماعـية محـددة، إن نظـرية السـيميوطيقا الحديـثة هـي أيضـا متحالفة مع المقاربات الماركسـية الـتي تؤكـد عـلى دور الأيديولوجـيا، وذلـك ضمن نظرتها إلى الملابسات التي تقع خارج حدود النص.

وقـد تكَشّـف زيـف هـذه المخايلـة المـتعلقة بانغلاق النص واقتصار التحليل على العلاقات الداخلـية في الممارسـة الفعلـية للـتعامل مـع النصوص والأعمال الأدبية حيث كانت الممارسة الحقة تُظهـر خلـل التـنظير الـذي يركـز عـلى بعـد علائقي واحد، وتفرض على داعية الشعرية النظر إلى خـارج البنـية عـلى نحـو واعٍ أو غـير واعٍ، إذ لا يمكن لأحد أن يمضي إلى النهاية في فحص البنية دون أن يجـد نفسـه خارجهاً بأكثر من معنى، وذلك من حيث هي نسق يُفضي حضوره إلى غيابه، بـالقدر الـذي تُفضـي دوالـه إلى مدلـولات واقعة في العالم، وبالقدر الذي تتكشف به البنية عن نص متـناص ينطوي في داخله على ما يشير إلى خارجه، "هذا الخارج هو التاريخ الذي حاولت البنيوية

أن تفر منه، والذى يعني على مستوى شعرية البنية، دوافع التشكل وتقاليد النوع وتناص الوقائع والأحداث والمعطيات، فضلاً عن آفاق التوقع والاستجابة وشروط التلقي والاستقبال"[٦٧].

وتأتى التداولية رد فعل على هذه الصرامة الزائدة في البنيوية المتعلقة بالنظرية، وبذلك تأتي التداولية بوصفها اتجاهاً ذاع وانتشر في مرحلة ما بعد البنيوية متعارضة مع مبدأين أساسيين في البنيوية: مبدأ صرامة النظرية بالتحليل اللغوي، ومبدأ انغلاق النص على نفسه وعدم الالتفات للأبعاد السياقية، وبذلك أصبحت رد فعل "لكثرة التنظيرات التي ازدهرت في تلك المرحلة، فقد رأى مجموعة من الفلاسفة والنقاد أن ما يعرف بـ"النظرية" ـ ويقصدون أية تركيبة معرفية لغوية تدّعي صفة النظرية ـ إنما جاءت نتيجة محاولة خاطئة في المقام الأول لتفرض معايير تفسيرية أو تقويمية كلية على ظواهر تستعصي طبيعتها العددية والمتنوعة على الاختزال في أنموذج تفسيري أو تقويمي أو تحليلي واحد، وهو ما تسعى النظريات عادة إلى تحقيقه، ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك البنيوية والماركسية اللتان تحاولان بصرامة منهجية إعطاء تفسيرات واضحة بل وآلية لظواهر ثقافية وأدبية متباينة إلى حد التنبؤ بما سيحدث لظاهرة ما"[٦٨].

وإذا كان ثم التفات إلى السياق في بعض الممارسات البنيوية فإن هذا السياق له مفهومه الخاص عند البنيويين، فالبنية عندهم "كيان خاص ذات ارتباطات داخلية، وإذا كان هناك نظام وراء كل دعوى، فالسياق ليس سوى ممر من نظام إلى آخر، وهو ممر غير مكوِّن ولكنه عائد من الرسوخ المكتسبة من النظام الثاني بمقتضى التفاعلات المتزامنة كلياً"[٦٩]، وبذلك تولي البنيوية اهتمامها لتحليل لغة النص دون الاهتمام بالعناصر الخارجية، على حين يذهب المعارضون من تداوليين وغير تداوليين إلى أن دراسة الأدب ينبغي أن تأخذ في حسابها علاقته مع حياة المؤلف وظروف العصر[٧٠]، بل لقد "أدرك البنيويون بعد خبرة أعوام أخطار النصية المجحفة، لذلك تأسس فكر التجاوز بنقد التجربة السالفة استناداً إلى الجماليات والفينومينولوجيا والتأويلية والتداولية"[٧١]، وقد أخذت محاربة مبدأ إغلاق النص البنيوية أشكالاً مختلفة في دراسات كثيرة، "فالخروج عن المنهج البنيوي إنما هو خروج إلى حركة الكلام والحياة مقابل النموذج السكوني للثنائية البنيوية، ومن ثم رفض ج . كوهين Cohen فكرة إغلاق النص الخطيرة، وذلك باسم الشعر الحي أيضاً مقابل البنيوية الميتة: يلوح في أفق الشعرية البنيوية شبح الآلة المخيف، ولقد كان مشروع كوهين، ومنذ كتابة بنية اللغة الشعرية، تحطيم إغلاق النص"[٧٢].

ولكن تبقى التداولية هي التي تمثل في ذلك رد الفعل المنهجي المنظم على هذه المنطلقات البنيوية، يقول فيرستشيرن Verschueren .J "إن اتجاهات البنيوية اشتملت على رؤية اللغة على أنها نظام ذاتي ترتبط فيه كل العناصر وظيفياً ببعضها البعض، وتشتق مغزاها كلية من العلاقات الوظيفية بالعناصر الأخرى، ومن ناحية أخرى تؤكد التداولية على الترابط الوظيفي بين اللغة وجوانب الحياة الإنسانية الأخرى، وبسبب عدم إدراك المغزى الكامل لهذا، فإن وظيفة البنيوي تظل في الغالب آلية وتسمح لجوانب محددة من المعنى أن تظهر، فقط هامشياً، بينما تعطيها التداولية دوراً مركزياً، ومع هذا يجب أن نكون حريصين ألا نطبق ذلك على كل البنيويين"[٧٣].

وبذلك يتضح موقف الرؤية التداولية من مبدأي البنيوية المنطلقَيْن من الانغلاق في التحليل على العلاقات الداخلية للنص، لتأتي التداولية فتحاً لانغلاق النص يقتضي الإفادة من الملابسات السياقية في التحليل المتجاوز للرؤية اللسانية، ويلفت جان فرانسوا ليوتار (١٩٧٩) في كتابه "الوضع ما بعد الحداثي" إلى أن البعد التداولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعرفة وإنتاج المعرفة الجديدة، إذ يتم عرض هذه المعرفة الجديدة في قالب لغوي دائماً، ومن ثم تبقى الحجة منقولة عبر

وسيط لغوي، وليس إقرار هذه المعرفة الجديدة سوى إذعان للحجة المصوغة لغوياً، ومن ثم يكون الكلام عنده نمطاً خاصاً من الصراع "فأن تتكلم يعني أن تقاتل، بمعنى اللعب، وأفعال الكلام تندرج تحت تناحريات عامة، ولا يعني هذا بالضرورة أن المرء يلعب لكي يكسب، إذ يمكن بنقله لمجرد لذة ابتكارها، وهل هناك شيء آخر في جهد ملاحقة اللغة الذي يتولاه الكلام الشعبي والأدب؟ تنشأ بهجة فائقة من الابتكار اللانهائي لانعطافات الجملة، والكلمات والمعاني لتلك العملية التي تكمن خلف تطور اللغة على مستوى الكلام، لكن لا شك أن هذه اللذة نفسها تتوقف على إحساس بالنجاح الذي أُحرز على حساب خصم، خصم واحد على الأقل، وخصم خطير: هو اللغة المقبولة، أو التضمين"[٧٤].

وعلى الرغم من أن مصطفى ناصف لم يتعرض لمصطلح التداولية، ولم يرجع في كتابه "اللغة والتفسير والتواصل" (١٩٩٥) إلى مَراجع التداولية، فإنه قد عالج فكرة الملابسات الخارجية للنص بوصفها رد فعل على المناهج والنظريات اللغوية التي تجعل من النص وحدة لغوية منغلقة على ذاتها، فهو يصف فكرة التحليل الداخلي وانغلاق النص على عناصره اللغوية بأنها العالم الوهمي المكتفي بذاته، ويشير إلى أنه أساس ما يسمى باسم البنائية والسيميولوجية[٧٥]، ويذهب محذراً من مغبة هذا الانغلاق بقوله: "إذا أغلقنا الباب وحاولنا أن نشرح اللغة من داخلها، كما يقال، فسوف يفوتنا علم كثير، سوف يفوتنا هذا التنبيه النبيل إلى أن كل ظاهرة أسلوبية تحقق وظائف اجتماعية، وأنا أومن أن اللغة ليست نظاماً مغلقاً على نفسه، وأن تطوراتها لا يمكن أن تشرح شرحاً مناسباً إذا تجاهلنا موقفنا من المجتمع، كل ظاهرة أسلوبية هي من بعض الوجوه موقف، واختيارات اللغة لا تشرح بمعزل عن سائر اختيارات الحياة"[٧٦].

ويذهب إلى أنه ربما كان هذا التصور نموذجاً لكثير من عمليات التنظير الحديثة التي لا يوثق بها مستنداً إلى آراء ريتشاردز التي يرفض فيها الفصل بين الجُمل والمواقف، وأن دراسة الجمل نحوياً بمعزل عن المواقف التي قيلت فيها لا يقف بالمفسر على المعنى، بل يجب أن يفحص المعنى من خلال اللغة والمواقف في آن واحد "فالتمييز بين الموقف واللغة يفوتنا كثيراً، ويجب أن نبرأ من تصور العلاقات البسيطة المباشرة بينهما، هناك فرق معين بين القول المنطوق والموقف، ولكن طرق الارتباط بينهما تحتاج إلى تحليل وأساليب متطورة، والقول الذي نقوله هو اختيار معين من بين اختيارات بديلة لا تتضح من داخل اللغة، نحن ننسى أن المعنى يتألف من جزءين هما اللغة والموقف ... ، ويبدو تجاهل هذا التمييز حينما نرى غير قليل من اللغويين المحدثين يزعمون أن وصْف المعنى مرتبط بالقوالب الداخلية للغة وحدها، وهكذا يتصور هؤلاء الباحثون أن نشاط اللغة يمكن أن يفهم بمعزل عن مواقف في خارجها"[٧٧].

إن المرور من البنيوية إلى ما بعد البنيوية إنما هو انتقال من القراءة الوصفية الخالصة التي تعتمد النص لفهم تركيبه الداخلي الخاص إلى قراءة التأويل المشروط بالنصية وما يتعلق بها من ملابسات خارجية للكشف "عن أدق آليات اشتغاله الدلالي، وكما تشهد السيمانطيقا على هذا التحول الخطير في وعي القراءة الخاصة بالنص الأدبي مواصلة لنهج المباحث السيميولوجية، تسهم الهرمنيوطيقا الحديثة والتداولية ـ وقد طورت المباحث اللسانية ـ في توسيع آفاق القراءة، وتنويع وسائلها، وتعميق محصل نتائجها النظرية والإجرائية، وينتج عن الاختلاف بين السيمانطيقا والهرمنيوطيقا والتداولية ثراء معرفي هدم أسطورة العلموية وانتصر للقراء وحرية الفكر الناقد"[٧٨].

وتتلاقى بعض أفكار ريتشاردز مع وجهات نظر التداولية الحديثة في معارضة الاقتصار في استنباط المعنى من داخل اللغة فحسب، ويفرق مصطفى ناصف بين موقف ريتشاردز وموقف دي سوسير وما انبنى عليه من فكرة الثنائيات الضدية، أما الموقف الضدي لريتشاردز فيستنكر أن

يُستضوح نشاط اللغة بهذا الأسلوب اليسير "ومن ثم أدخل في تقدير المعنى اعتبارات خارجية - بوجه ما - مثل علاقة المتكلم بالمخاطب، ومقصد المتكلم، وعلاقة المتكلم بموضوعه"[٧٩]، وليس ثم شك في أن هذه العناصر الخارجية تتلاقى مع جوهر فكرة التداولية في تعارضها مع فكرة الانغلاق على النظام الداخلي للغة النص، بل إن النظريات والرؤى المتوافقة مع التداولية في مقاربة الظاهرة اللغوية كثيرة متعددة بتعدد أوجه التلاقي التي تصل إلى حد التداخل أحياناً، وتتمثل في نظريتي السياق وأفعال الكلام، وهذا أمر يحتاج إلى بحث آخر.

الهوامش :

١ - خوسيه ماريا إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، ت حامد أبو أحمد، دار غريب، القاهرة ١٩٩١، ص٢٣٢.

٢ - واورزنياك (زستيسلاف): مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد بحيري، ط ١مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٨٦.

(3)- Shaozhong Liu: what is Pragmatics,1999

http://www.gxnu.edu.cn/Personal/szliu/definition.html

٤- سعيد بنكراد: التأويل بين بيرس ودريدا، مجلة علامات، مكناس، المغرب عدد ١١ سنة ١٩٩٩م

(5) G. Leech : The principles of Pragmatics , Longman , U,S,A, 1983 , p.15.

(6) G. Leech : idem , p.1.

(7) Levinson , Stephen : Pragmatics , Cambridge University Press, 1983 , p.100.

(8) Shaozhong Liu : idem.

(9) G. Leech : idem ,pp.15,16.

١٠- فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ط مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب ١٩٨٦م، ص ٨٤

١١- فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق ص ٨٤

(12)The Oxford Companion to Philosophy , 1995, p. 709

(13) Idem, 1995, p. 709

(14)The Cambridge Dictionary of Philosophy , Lycan 1995, p. 588

١٥- محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، ط الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٧٦

(16) Jef Verschueren : Understanding Pragmatics London 1999, p. 1

(17) Idem.

(18) Kent Bach : The Semantics-Pragmatics Distinction What it is and Why it Matters.

http://userwww.s-fsu.edu/~kbach/semprag.html .

١٩- يعقوب فام: البراجماتية، أو مذهب الذرائع، ط٢ الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨م، ص ١٣١

٢٠- محمد الشنيطي: وليم جيمس، ط ١ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٥م، ص ٧٢، وذكر أن جيمس هو أول من استعمل المصطلح ، ولم يشر إلى مقال بيرس.

(21) Levinson , Stephen : idem, P 100

(22) Shaozhong Liu: idem.

(23) Shaozhong Liu: idem.

٢٤- محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨

٢٥- مجدي وهبة: معجم المصطلحات الأدبية ، ط مكتبة لبنان ، بيروت (بدون تاريخ) ص ٤٣٠

٢٦ ـ يعقوب فام: البراجماتية، أو مذهب الذرائع، مرجع سابق ص ١٤٢

٢٧ـ يعقوب فام: مرجع سابق ص ١٤٢ ، ١٤٣

٢٨ ـ ميجان الرويلي، سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ط١ السعودية ١٩٩٥م ص ٨٩

٢٩ـ يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني للنقد الأدبي، القاهرة ٢٠٠٠م، بإشراف عز الدين إسماعيل.

٣٠ ـ يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً، مرجع سابق ص٦٧

٣١ ـ وقد وردت هذه الترجمة عند: أحمد المتوكل: التداولية في اللغة العربية، ط الدار البيضاء ١٩٨٥م، وفي العام التالي صدرت ترجمة سعيد علوش لكتاب "المقاربة التداولية" لفرانسواز أرمينكو عن مركز الإنماء القومي، الرباط المغرب ١٩٨٦م، كما وردت عند محمد البكري: في ترجمة كتاب "مبادئ في علم الأدلة" لرولان بارت، ط دار الحوار، اللاذقية، سوريا ١٩٨٧م، صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٦٤، أغسطس آب ١٩٩٢م، بخلاف ما أشار إليه يوسف أبو العدوس من أن طبعته الأولى سنة ١٩٩٦م عن مكتبة لبنان، سلسلة أدبيات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان. (يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحاً نقدياً ص ٨٦).

(32) Shaozhong Liu : idem .

٣٣ ـ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية ، مرجع سابق ص ١٠

٣٤ ـ محمد العمري: مقدمة ترجمة كتاب البلاغة والأسلوبية لهنريش بليت ، دار إفريقيا الشرق ـ المغرب، سنة ١٩٩٩، ص ١٦.

(35) Kent Bach : idem.

(36) G. Leech : idem, p. 15

(37) Jef Verschueren : Understanding Pragmatics, p. 3

(38) G. Leech : idem, p xi

(39) ibid, p. 4.

٤٠ ـ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، مرجع سابق، ص ١٩

(41) John R. Searl : Metaphor , in Metaphor and Thought , edited by : Andrew Ortony , Cambridge University Press , 1981 , p. 94

(42) J. L . Morgan : Observations on the Pragmatics of Metaphor , in Metaphor and Thought , edited by : Andrew Ortony , Cambridge University Press , 1981 ,p. 138

(43) G. Leech : idem, p.5.

(44) Kent Bach : idem .

٤٥ ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل محمد: مدخل إلى علم لغة النص، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٥٥

(46) G. Leech : idem, p. 30

(47) Jef Verschueren : idem, p. 2

٤٨ ـ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص ١٩

(49) Jef Verschueren : idem, p. 10

(50) Eco , Umberto : A Theory of Semiotics, Indiana University Press, 1976. p. 83

(51) Raman Selden : The theory of criticism , from Plato to the present , New york , 1988 , p. 351.

٥٢ ـ المرجع السابق نفسه ص ٣٥٢.

٥٣ ـ المرجع السابق نفسه ص ٣٥٢.

٥٤ ـ أمبرتو إكو، مرجع سابق ص ٨٤.

٥٥ ـ محمد الولي: التواصل والسيميوطيقا، مجلة علامات، المغرب، عدد ١٦ عام ٢٠٠١م

٥٦ ـ خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، ت حامد أبو أحمد، دار غريب، القاهرة ص٢٣٢ ،

Daniel Chandler : Semiotics for Beginners , www.mediamanual.at

٥٧ ـ محمد الولي: مرجع سابق.

٥٨ ـ دانيال شاندلر، مرجع سابق

٥٩ ـ السابق نفسه

٦٠ ـ السابق نفسه

٦١ ـ السابق نفسه

٦٢ ـ جوناثان كلر: الشعرية البنيوية، ترجمة السيد إمام، ط ١ دار شرقيات، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٨١

٦٣ ـ بول ريكور: من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، ط١ عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة ٢٠٠١م ص ١١٢

٦٤ ـ محمد بنيس: ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب، مقاربة بنيوية تكوينية، ط دار العودة بيروت ١٩٧٩م ص ٢١.

٦٥ ـ حلمي مرزوق: النظرية الأدبية والحداثة، ط المعارف دمنهور ٢٠٠١ ص ٧٨

(66) Daniel Chandler : idem.

٦٧ ـ جابر عصفور: نظريات معاصرة، ط مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٨م ص ٢٤٠

٦٨ ـ ميجان الرويلي، سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ط ١، السعودية ١٩٩٥م ص ٨٩

٦٩ ـ جان بياجيه: البنيوية، ترجمة عارف منيمنة، وبشير أوبرى، ط ٣ منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٧

٧٠ ـ جيزيل فالانسى: النقد النصى، ترجمة رضوان ظاظا، ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبى عالم المعرفة، الكويت عدد ٢٢١، مايو ١٩٩٧، ص ٢١٣

٧١ ـ مصطفى كيلانى: إبدالات المبحث النقدى الأدبى المعاصر ومشكلات الاستقبال العربى، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولى الأول للنقد الأدبى، القاهرة ١٩٩٧م جـ ٢ ص ٩١

٧٢ ـ جيزيل فالانسى: مرجع سابق ص ٢١٣

(73) Jef Verschueren : idem, p. 9

٧٤ ـ جان فرانسوا ليوتار: الوضع ما بعد الحداثى، تـ أحمد حسان، دار شرقيات القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٣

٧٥ ـ مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، الكويت عدد يناير ١٩٩٥م ص ٢٣٥

٧٦ ـ المرجع السابق نفسه ص ٢٣١

٧٧ ـ المرجع السابق نفسه ص ٢٣٧

٧٨ ـ مصطفى كيلانى: إبدالات المبحث النقدى الأدبى المعاصر، مرجع سابق جـ ٢ ص ٩١ ، ٩٢

٧٩ ـ مصطفى ناصف: مرجع سابق ص ٢٤٢